



٢٣ جمادى الاولى ١٤٠٦ هـ ديوان الموظفين

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٨٦ م

المرجع : ٣ / ٢٣٢ - ٣ / ٢٣٢

تعيم رقم (٢) لسنة ١٩٨٥

بيان كيفية احكام الرقابة على صرف العلاوة الاجتماعية

لاحظ ديوان المحاسبة أثناء قيامه بفحص ومراجعة قرارات شئون التوظيف كثرة حالات الصرف بالخطأ للعلاوة الاجتماعية نتيجة عدم قيام الموظفين بالابلاغ عما يطرأ من تغيير على حالتهم الاجتماعية أو تراخيهم في الإبلاغ عن ذلك . فضلاً عن عدم قيام الجهات الحكومية بأدوار قرارات قطع هذه العلاوة أو وقفها وعدم موافقة الموظفين المسؤولين عن ذلك .

ولما كانت المادة السادسة من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٧٩/١ بشأن منح علاوة اجتماعية للموظفين في الجهات الحكومية قد عالجت مثل هذه الأمور بالتنبيه على الزام كل من يخضع لاحكام هذا القرار بأن يقدم بياناً بحالته الاجتماعية وقتاً للنموذج الذي يعده ديوان الموظفين ، وعليه أن يبلغ الجهة الحكومية التابع لها بكل تغيير يطرأ عليها .

كما أن المادة السابعة من هذا القرار قد أوضحت الجزاء المترتب على تقديم بيانات غير صحيحة أو كاذبة أو تخلف عن الإبلاغ بما يطرأ من تغيير على حالته الاجتماعية بقصد الحصول على علاوة اجتماعية تزيد عما يستحقه . وهو تعريف نفسه للعقوبات الواردة بقانون الجزاء فضلاً عن موافقة تأدبياً واسترداد ما صرف له بدون وجه حق .

لذا يرجى من كافة الجهات الحكومية مراعاة الآتي :

- ١ - أخذ اقرار على كل موظف يتلقى علاوة اجتماعية عن زوجته وأولاده كل ستة شهور يبين فيه حالته الاجتماعية وقت كتابة الاقرار .
- ٢ - التعيم على الموظفين بضرورة التبليغ عن التغيير الذي يطرأ على حالتهم الاجتماعية من حيث وفاة الزوجة أو الأولاد أو زواج البنت أو اعالة الأبناء والبنات لأنفسهم أو مغادرة الزوجة غير الكويتية أو الأولاد غير الكويتيين للبلاد وذلك خلال أسبوع من تاريخ تحقيق أي من هذه الحالات .
- ٣ - احالة الموظفين الذين يتراوغون في التبليغ عن التغيير الذي طرأ على حالتهم الاجتماعية إلى التحقيق وموافقتهم تأدبياً واسترداد ما صرف لهم بدون وجه حق .

.....٢/



-- ٢ --

ديوان الموظفين

- ٤ - احالة الموظفين الذين يدللون ببيانات غير صحيحة أو كاذبة ومخالفة للحقيقة بقصد الحصول على علاوة اجتماعية بدون وجه حق الى السلطات القضائية فضلا عن موادتهم تأديبا .
- ٥ - احالة الموظفين المختصين بتنفيذ قرار العلاوة الاجتماعية والذين يثبت تراخيهم في العمل على اصدار قرارات وقف العلاوة الاجتماعية الى التحقيق وموادتهم تأديبا .

